

الآراء التيسيريّة للشيخ يوسف كركوش والأستاذ
إبراهيم مصطفى في مسألة العلامات الفرعيّة
(دراسة موازنة)

أ.د. أسيل عبد الحسين حميدي
جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الإنسانيّة
الباحثة أوراس حسين إدعيبيل

*The Simplification Views of Sheikh Yusuf
Karkush and Professor Ibrahim Mustafa
regarding Substitute Inflectional Markers: A
Comparative Study*

*Prof. Dr. Aseel Abdul-Hussein Hamidi
University of Babylon/College of Education for
Human Sciences*

Researcher: Oras Hussein Id'aibel

الملخص

إنَّ من بين العلوم التي ازدهرت في الحِلَّة علم النحو، إذ برز علماء كبار في هذا الميدان، درسوه دراسة مستفيضة ومتشعبة، ونظرًا لكثرة مسائله، جاءت محاولات تيسير هذا النحو للمتعلِّمين، ولتيسنَّى لهم الإحاطة به بشكلٍ سهل تعلُّمه.

والبحث هنا يحاول الوقوف على جهد التيسير كتاب (رأي في الإعراب) للشيخ يوسف كركوش، وهو من علماء الحِلَّة الكبار، كانت له آراء تيسيرية اتَّفقت فيها مع الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ومنها مسألة العلامات الفرعية، وهي في (الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصَّرف).

الكلمات المفتاحية: التيسير النحوي، يوسف كركوش، إبراهيم مصطفى، الدراسة الموازنة، العلامات الفرعية.

Abstract

Among the sciences that flourished in the city of Hilla was the science of Arabic Grammar (Nahw). Eminent scholars emerged in this field, conducting extensive and multifaceted studies. Due to the complexity and vastness of its rules, various attempts at linguistic simplification (Taysir) appeared, aiming to make grammar more accessible for learners and to enable them to master it with ease.

This research examines a significant effort in grammatical simplification within al-Hilla, specifically the book "A View on Desinential Inflection" (Ra'y fi Al-l'rab) by Sheikh Yusuf Karkush. As one of the prominent scholars of al-Hilla, Karkush proposed simplifying views that aligned with those of Professor Ibrahim Mustafa in his renowned book "Reviving Grammar" (Ihya' Al-Nahw). Key among these issues is the matter of substitute inflectional markers (Al-'Alamat Al-Far'iyya), which apply to: the Six Nouns, duals, sound masculine plurals, sound feminine plurals, and nouns prohibited from declension (diptotes).

Keywords: Grammatical simplification, Youssef Karkoush, Ibrahim Mustafa, comparative study, sub-markers.



المقدمة

للتيسير في العصر الحديث صدّى واسع، فالكثير من علماء النحو سعوا في الدعوة إليه بشكلٍ أو بآخر، سواء أكان ذلك يبحث أم يكتب، ومن بين علماء الحلة الأفاضل الشيخ يوسف كركوش، الذي ألف كتابه (رأي في الإعراب) في تيسير قواعد اللغة العربيّة، إذ تطرّق إلى العديد من موضوعات النحو العربيّ، ومن هذه الموضوعات مسألة العلامات الفرعية، وكانت له آراء تيسيرية اتّفق فيها مع الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)؛ ولهذا أحببتُ دراستها دراسة موازنة، فقسمت بحثي على فقرات، وهي: (الأسماء الستّة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصّرف)، ثمّ وضعت خاتمة ضمّت أهمّ نتائج البحث، وقائمة بالمصادر، وأهمّها رأيي في الإعراب للشيخ يوسف كركوش، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وزيادة على مصادر القدماء والمحدثين في النحو العربيّ، ومن الله التوفيق.



رأي العلماء في العلامات الإعرابية

الإعراب مظهر من مظاهر التركيب في اللغة العربيّة، وقد ربط اللغويون والنحويون العرب بين الإعراب والمعنى النحويّ، فاقرنت المعاني بالعلامة الإعرابيّة، وتوزّعت هذه وفق تلك المعاني المختلفة، وذلك ما جعل الإعراب يكتسب المفهوم الاصطلاحيّ المعروف به، قال ابن جنّي: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبواه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، لو كان الكلام شرحاً واحداً، لاستبهم أحدهما من صاحبه»^(١).

وعرّفه ابن هشام الأنصاريّ بقوله: «الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، فالظاهر كالذي في آخر (زيد) في قولك (جاء زيد)، و(رايتُ زيداً)، و(مررتُ بزيد)، والمقدر كالذي في آخر (الفتى) في قولك (جاء الفتى)، و(رايتُ الفتى)، و(مررتُ بالفتى)، فإنك تُقدر الضمّة في الأوّل، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعراب»^(٢).

ثمّ قسّم جنس الإعراب على أربعة أنواع، بقوله: «والإعراب جنس تحته أربعة أنواع: الرفع، والنصب والجُرُّ، والجزم، وهذه الأنواع الأربعة تقسّم إلى ثلاثة أقسام، قسم يشترك في الأسماء والأفعال، وهو الرفع، والنصب، تقول: (زيدُ

(١) الخصائص، ابن جنّي (٣٩٢هـ)، تح: محمّد عليّ النجّار، المكتبة العلميّة، مصر. د.ط، د.ت: ٣٥/١.

(٢) شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٤٤، ٢٠٠٤م: ٥٦.

يقوم)، و(إنَّ زيدًا لن يقوم)، وقسم يختصُّ به الأسماء، وهو الجرُّ، تقول: (مررتُ بزيدٍ)، وقسم يختصُّ به الأفعال، وهو الجزم، تقول: (لم يَقمْ). ولهذا الأنواع الأربعة علامات تدلُّ عليها، وهي ضربان: علامات أصول، وعلامات فروع، فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرُّ، وحذف الحركة للجزم.. والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال»^(١).

والمقصود بالعلامات الفروع، هي (الألف والواو والياء)، وتكون هذه الحروف علامات إعرابية في بعض الأسماء، وهي (الأسماء الستة، والمثنى وملحقه، جمع المذكر السالم وملحقه، وزيادة على ثبات في حالة نصب جمع المؤنث السالم، والفتحة في حالة جرِّ الممنوع من الصِّرف).

إنَّ مسألة الإعراب بالحروف لم تجد الاتفاق التام بين النحويين، فقد أثارت خلافًا واضحًا بين معترفٍ ومنكرٍ لهذه العلامات، وتمثَّل هذا الخلاف بأقوال النحاة فيها، وهذه الأقوال هي:

الأول: قول سيبويه إنَّ هذه الحروف هي للإعراب: «واعلم أنَّك إذا ثبَّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المدِّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفًا، ولم يكن أوَّاليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، ويكون في الجرِّ ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يُكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعًا لما الجرُّ منه أولى؛ لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى. وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنَّها عوض لما منع من

(١) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٥٦.

الحركة والتنوين، وهي النون، وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرَّجُلَانِ، ورأيت الرَّجُلَيْنِ، ومررت بالرَّجُلَيْنِ»^(١).

وقول سيبويه واضح في أنه جعل الحروف للإعراب، وقال بعض البصريين: «الحروف أبدال من الحركات، يعني الألف في التثنية، والياء فيها، والياء في الجمع والواو فيه»^(٢).

أمّا المبرّد فاختار قول أبي الحسن الأخفش، عندما قال: «والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيره، قول أبي الحسن الأخفش؛ وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها؛ كما كان في الدال من زيد، ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب، ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف»^(٣).

فقال الجرمي: «أن الألف حرف إعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب»^(٤).

فقد ردّه المبرّد بقوله: «ويقال لأبي عمر: إذا زعمت أن الألف حرف إعراب، وأن انقلابها هو الإعراب، فقد لزمك في ذلك شيئان: أحدهما: أنك تزعم أن الإعراب معنى، وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد.

والشيء الآخر: أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية

(١) الكتاب، سيبويه (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨ م.

(٢) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (٣٤٤هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩ م: ١٣٢.

(٣) المقتضب، المبرد (٢٥٨هـ)، تح: محمّد عبد الخالق عضمية، القاهرة، ١٩٩٤ م: ١٥٢/٢.

(٤) المقتضب: ١٥٢/٢.

وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب؛ لأنه لا انقلاب معها^(١).

الثاني: هو قول الكوفيّين: «الألف هي الإعراب، وكذلك الواو والياء في التثنية والجمع»^(٢).

وهذا هو سبب مجيء المثني مرفوعاً، وعلامة رفعه الألف؛ لأنّ الألف تجانس الفتحة التي هي للنصب: «ومن المتفق عليه أنّ الألف منها تولد الفتحة التي في علامة النصب؛ لأنّ أكثر العلماء على أنّ هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف. فالفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء. وقد قال بعضهم: الألف من الفتحة، والكسرة من الياء، والضمة من الواو»^(٣).

وقد أوضح سيبويه سبب هذا التأويل من جهلة اللفظ، والمعنى بقوله: «واعلم أنّك إذا نثيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب، غير متحرّك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية»^(٤).

وأجاب الزجاجيّ عن ذلك السؤال أيضاً بقوله: «إنّما جعلت الألف في رفع الاثنتين؛ لأنّ الرفع أول الإعراب؛ ولأنّ سمة الفاعل والمبتدأ ومضارعهما، والتثنية أول الجموع؛ لأنّ معناها ضمّ شيء إلى شيء.. والحروف المتولّدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو والألف والياء، ولو جعل رفع الاثنتين بالواو، كان يلزم أن يجعل رفع

(١) المقتضب: ١٥٢/٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٣.

(٤) الكتاب: ١٧/١.

الجمع أيضًا بالواو؛ لأنَّ الباب واحد، وما وجب للتثنية، وجب للجمع، فلو فعلت ذلك لم يكن بين التثنية الجمع فرق»^(١).

وقد أوضح الدكتور مهدي المخزومي أنَّ هذه الحروف ما هي إلاَّ الحركات نفسها دوال على المعاني الإعرابية، بقوله: «وليس في العربيَّة غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات ظنُّوا أنَّها مستقلة عنها، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب عن كون الكلمة مسندًا إليه، ومضافًا إليه، أو خارجًا عن نطاق الإسناد والإضافة، كالواو في (أخوك) ومثيلاتها، وفي (زيدون)، والألف في (أخاك) ومثيلاتها، والياء في (الزيدين) مشني، وفي (الزيدين) جمعًا، والثابت أنَّه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلاَّ في الكمِّ الصوتيِّ، وأمَّا كيف فهي هي، ولا فرق بين هذه وتلك، فالحركات أصوات مدَّ قصيرة، والأحرف أصوات مدَّ طويلة»^(٢).

وقد أكَّد بروكلمان بقاء الحركات الطويلة في ألفاظ القرابة (أب، أخ، حم)؛ للدلالة على لام الكلمة الساقطة، وقبل الاتِّصال بالضمائر^(٣).

والأسماء التي تُعرَب بالحروف هي:

(١) الإيضاح في علل النحو: ١٢٤.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٨٦ م: ٦٨.

(٣) ينظر: فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، تر: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧: ١٠١.

أولاً: الأسماء الستة

لَمَّا كانت الأسماء الستة، وهي: (أبوك، أخوك، هُنوك، فوك، ذو مال) لا تُعرب بحركات قصيرة، بل بحركات طويلة، أو بالحروف، بحسب تعبير القدماء، عدت علامات فرعية، وأدرجت ضمن الأبواب التي خرجت عن القاعدة العامة في الإعراب^(١)، والثابت: أن إعراب هذه الفئة من الأسماء بهذه الطريقة ليس مطرداً فيها على المستوى نفسه، فإعراب (الهن) بالحروف غير معهود، أو غير مشهور فيها كأخواتها، إذ لم يورد النحويون على ذلك أي شاهد على مثال هذا الاستعمال من الشعر، ولا من الشر، والمعهود فيها الإعراب بالحركات القصيرة^(٢)، وفيه لغتان: الإتمام والنقص، والنقص أحسن، «فالإتمام هو الإعراب بالحروف الثلاثة.. والنقص أن تحذف لامه، ويعرب الحركات الظاهرة على العين وهي النون»^(٣).

ونقل الأشموني عدم إجازة الفراء لهذا^(٤)، وقد أسقطها الزجاجي^(٥)، والسهيلي، وعدّها من الأسماء المعتدلة^(٦)، وقولهم إنَّ (الهنَّ) تُعرب بالحركات مردود بها نقله سيبويه عن العرب: «واعلم أن من العرب من يقول: هذا هُنوك، ورأيت هَنَّاك، ومررت

(١) إعراب الأسماء الستة أصله وتطوره، فوزي حسن الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١٠، الآداب (٢)، ١٩٩٨م: ٣٢١-٣٢٢. (بحث).

(٢) ينظر: إعراب الأسماء الستة: ٣٢٢.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٥٥م: ٢٩/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩/١.

(٥) ينظر: الجمل، الزجاجي، تصحيح: ابن شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٩م: ٣.

(٦) ينظر: نتائج الفكر، أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م: ٧٦.

بهَيْئِكَ»^(١)، ومن كلام سيبويه يَتَّضِحُ لَنَا أَنَّ إِعْرَابَ (الهنّ) بِالْحُرُوفِ هُوَ لِبَعْضِ الْقِبَائِلِ فَقَطْ، فَلَيْسَ شَائِعًا وَلَا مَعْرُوفًا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ كَمَا هُوَ الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ لِأَخْوَاتِهَا^(٢)، وَتَبِعَ سِيبُويَةَ ابْنُ مَالِكٍ، وَهُوَ عِنْدَهُ قَلِيلٌ^(٣).

قال: «وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا (الهنّ) مع هذه الأسماء، فيوهم ذلك مساواته مع الهنّ في الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤه مجرى يد في ملازمة النقص، إفرادًا وإضافة، وفي إعرابه بالحركات، كما روي أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَأَعْضُوهُ بَهْنٌ وَأَبِيهِ، وَلَا تَكُنُوا»^(٤)..»^(٥).

سبب إعراب هذه الأسماء بالحروف:

ذهب النحويون إلى عدّة مذاهب في سبب إعرابها بالحروف، هي:

١. مذهب عبد القاهر الجرجاني أن إعرابها بالحروف؛ لاستثقالهم الحركات على حروف اللين^(٦).

٢. مذهب ابن يعيش أن السبب في ذلك، أي: «جعل إعرابها بالحروف، كالعوض من حذف لاماتها في حالة إفرادها»^(٧).

(١) الكتاب: ٣/ ٣٦٠.

(٢) ينظر: إعراب الأسماء الستّة، أصله وتطوّره: ٣٢٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيّد، ومحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط ١، ١٩٩٠م: ٤٤/١.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وسعيد اللحام، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م: ٣٥/ ١٥٩ حديث (٢١٢٣٥).

(٥) شرح التسهيل: ٤٤/١.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، د. ط، ١٩٨٢م: ١٠٣/١.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش النحو (٦٤٣هـ)، المطبعة المنيريّة، مصر، د. ط: ٥١/١.

٣. أمّا أبو البركات الأنباري فيقول: «إنّما أعربت بالحروف توطئة لما يأتي في باب التثنية والجمع»^(١). وقد وافق الرضيّ ابن الأنباري في ما ذهب إليه، وعلّل ذلك بقوله: «لأنّهم علموا أنّهم يجوجون إلى إعرابها بها؛ لاستيفاء المفرد للحركات، والحروف وإن كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب؛ لثقلها، وخفة الحركات، إلّا أنّها أقوى من حيث تولّدها منها، فاستبدّ بالحركات المفرد الأول، وإنّما كانت الحروف أقوى؛ لأنّ كلّ حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبدّ المثني والمجموع مع كونها فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب، وبالحروف التي هي أقوى منها، مع كونها فروعاً لها»^(٢).

اختلاف النحويين في إعراب هذه الأسماء:

ذهب النحويون في ذلك مذاهب وهي:

١. مذهب الكوفيّين: أنّها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة، وبالحروف أيضاً، وهو ما عبّروا عنه بالإعراب من مكانين^(٣).

٢. مذهب البصريّين، ومعهم الأخفش، في أحد القولين أنّها معربة من مكان

(١) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، محمّد بهجت البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق، ط. ١٩٥٧م: ٤٣.

(٢) شرح الرضيّ على الكافية، الرضيّ الاسترآبادي، تح: يوسف حسن، ط ٢، ١٩٩٦م: ٧٩/١-٨٠.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تح: جودة مبروك، ورمضان عبد التّوّاب، الخانجي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م: ١٦-١٣/١ (م/٢).

واحد، وهو أن الواو والألف والياء حروف الإعراب^(١).

٣. نقل الرضي ما ذهب إليه سيبويه من أن «هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أتبع في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف إعرابها، حركات إعرابها، كما في (امرئ)، و(ابنم)، ثم حُذفت الضمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحُذفت الكسرة أيضاً للاستثقال، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها»^(٢).

٤. مذهب الربعي^(٣): أنها إذا كانت مرفوعة فيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب^(٤).

٥. مذهب المازني (ت ٢٤٩هـ): أن الباء في قولهم: (أبوك) حرف إعراب، وإنما الواو والياء نشأت من إشباع الحركات^(٥).

(١) ينظر: الإنصاف: ١٣/١ (٢/م).

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٧٧/١.

(٣) هو علي بن عيسى بن فرج بن صالح الربعي، أحد أئمة النحويين، وحُذّاقهم الجيّدون، الدقيقي الفهم والقياس، أخذ عن السيرافي، ورحل إلى شيراز، فلازم الفارسي عشر سنين، ثم رجع إلى بغداد إلى أن توفي سنة (٢٤٠هـ)، ومن تصانيفه: البديع في النحو، التنبيه على خطأ ابن جنّي في تفسيره شعر المتنبي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح البلغة، شرح مختصر الجرمي. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلّكان (٦٨١هـ)، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د. ط: ٣/٣٣٦، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: د. محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ١: ٨١/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١٤/١ (٢/م)، همع العوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨م: ١٢٦/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١٤/١ (٢/م)، الهمع: ١٢٦/١.

٦. مذهب الأخفش في أحد قوليّه، وتابعه المبرد^(١) أنّ الواو والياء والألف ليست بحروف إعراب، ولكنها دلال على الإعراب^(٢).

٧. مذهب أبي عليّ الفارسيّ: «أمّها حروف إعراب، وتدّل على الإعراب»^(٣).

٨. مذهب الرضيّ في قوله: «الأقرب عندي أنّ اللام في أربعة منها، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيين منها، أعني: فوك، وذو مال، فهي في حال الرفع: لام الكلمة أو عينها، وعلم العمدة، وفي النصب والجرّ: علم الفضلة والمضاف إليه، فهي مع كونها بدلًا من لام الكلمة أو عينها: حرف إعراب»^(٤).

وقد علّق فوزي الشايب على هذه المذاهب بقوله: «ولكن على الرغم من اتّساع شقّة الخلاف بين المذهب البصريّ والكوفيّ، فإنّ هناك على ما يبدو أرضيّة مشتركة تجمعها، وتجسر الفجوة بينهما، فالظاهر من مذهب سيبويه أنّ هذه الأسماء إعرابيّة كما يقول الكوفيّون تمامًا، ولكن الفرق بينهما أنّ هذين الإعرابيين لفظيّان ظاهران عند الكوفيّين، أمّا عند سيبويه وجمهور البصريّين، فأحدهما لفظيّ ظاهر بالحروف، والآخر تقديريّ بالحركات.. وعليه فالفرق بينهما بهذا الاعتبار فرقٌ شكليّ محض»^(٥).

وهناك من المحدثين من أنكر أصالة الإعراب بالحروف، وهو الدكتور إبراهيم أنيس عندما قال: «إنّ ما سمّاه النحاة إعرابًا بالحروف، لا يكاد يمتّ لحقيقة اللغة بصلة

(١) ينظر: المقتضب: ١٥٢/٢

(٢) ينظر: الإنصاف: ١٣/١ (م/٢)، الهمع: ١٢٦/١.

(٣) شرح الرضيّ على الكافية: ٧٩/١.

(٤) المصدر نفسه: ٧٦-٧٧.

(٥) إعراب الأسماء الستّة، أصله وتطوّره: ٣٣٧.

ولا يكاد يعدو.. أنه كان لبعض الكلمات المعينة..»^(١).

أمّا رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في إعراب هذه الأسماء، فهو: أنّها من الأسماء الخمسة بإسقاط (هَنْ)، وهي عنده: (الأب، الأخ، والفم، وكلمة ذو)، ويزيدون عليها كلمة (هَنْ) بمعنى متاع، ويسمونها الأسماء الستة^(٢).

وزاد أيضًا: «ويجعلون الحروف في الباب نائبة عن الحركات في الدلالة على أوجه الإعراب، فالرفع بالواو، والنصب بالألف، والجرّ بالياء، ونقول إنّه لا حاجة إلى التفصيل والتطويل، وإنّما هي كلمات معربة كغيرها من سائر كلمات: الضمّة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين، وإنّما مُدَّت كلّ حركة، فنشأ عنها لينها، وسبب ذلك أنّ كلمتي (ذو، وفا) وضعتها على حرف واحد، وبقيّة كلمات الباب وُضِعَتْ على حرفين، الأوّل منها حلقي، تعلم أنّ حروف الحلق ضعيفة في النطق، قليلة الحظّ في الظهور، فليس لعضل الحلق من المرونة والقدرة على النطق وتحديد المخارج، ما للسان والشفّتين، ومن عادة العرب أن تستروح نطق هذه الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدّت في هذه الكلمات حركات الإعراب، ومطلتها لتعطي الكلمة حظًا من البيان في النطق، وليس في العربية اسم معرب بُني على حرف أو حرفين، أحدهما حلقي، إلّا وهذا حكمه»^(٣).

ودليل آخر على رأيه، هو قوله: «ويؤنسك بهذا أنّ ما يُنَوَّن من هذا الكلمات أو يوصل بأل، يعرب بالحركات من غير لين، مثل: أبّ، أخّ، والأبّ، والأخّ؛ وذلك لأنّ الكلمات قد طالت في النطق شيئًا بالتنوين وأل، فأغنى ذلك عن مدّ الحركة الأخير

(١) من أسرار العربية: ٢٥٨.

(٢) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، ١٩٣٧م: ١٠٨.

(٣) إحياء النحو: ١٠٨-١٠٩.

إحداث لينها بعدها، وقد حذف التنوين من (أب، أخ) ولم يكونا مضافين، ولا فيها
(ال)، فعادت الألف، فقالوا: (لا أبا لك) و(لا أخالك)، ورووا:

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَاكَ

وَحَسِبُوا أَنَّكَ لَا أَخَاكَ^(١)

فاضطرب النحاة؛ لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف، إلا حين تكون
مضافاً، قالوا إن اللام زائدة، والكلمة مضافة لما بعدها، ولكن يستدعي أن تكون معرفة،
و(لا) لا تعمل إلا في نكرة، فكانت معضلة نحوية طال فيها الجدل لتخريج المثليين أو
عدهما شاذين، ولا شذوذ ولا عضال، وإنما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات: إذا
أفردت غير منونة، أطلقت الحركات في آخرها إطناباً فيها، وتحقيقاً لها^(٢).

والثابت أن ما ذهب إليه إنما هو مذهب المازني بقوله: «وما قرّناه في إعراب هذه
الأسماء إنما هو مذهب الإمام أبي عثمان المازني.. تراه وغيره من مذاهب إعرابها في كتاب
الإنصاف لابن الأنباري^(٣)، وجمع الجوامع للسيوطي^(٤)».

وقدر الدكتور عبد الوارث سعيد هذا التفسير الذي ذهب إليه الأستاذ بقوله:
«وهو بذلك يتجاهل كل الحقائق الصوتية التي يثبتها تصريف هذه الأسماء بالتثنية
والجمع، إذا ثبتت الواو في معظم الصيغ (ذوا، ذواتا، ذوو.. ذوات، أفواه، أخوان،
إخوة، أبوان أبوة.. الخ)، ثم لماذا لم يعاملوا (غد) نفس المعاملة مع أمها على حرفين أوّلها
من حروف الحلق؟ ومع أنه ادّعى أنه (ليس في العربية اسم بني على حرف أو حرفين

(١) الكتاب: ١/ ٣٥١، ينظر: الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون،
مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٦٧ م: ٦/ ١٢٨. على لسان الضب.

(٢) إحياء النحو: ١١٠.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٤، م/ ٣.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١١٠-١١١.

أحدهما حلقيّ، إلّا وهذا حكمه)، كان يكفيهِ أن يعتبر بتلك الأسماء شاذّة في موضعها وفي إعرابها»^(١).

فالأستاذ في كلّ هذا أراد أن يثبت أصله الذي ذهب إليه، إلّا وهو أن الإعراب يكون بالحركات، إذ الضمّة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة الحركة الخفيفة المستحبّة لدى العرب.

أمّا الشيخ يوسف كركوش، فقال في الأسماء الستّة: «هي: أب، أخ، حم، فو، ذو، هنّ، هذه الأسماء إن جاءت في الجملة غير مضافة ترفع بالضمّة، وتنصب بالفتحة، وتجرّ بالكسرة مثل هذا أبّ، ورأيتُ أباً، ونظرتُ إلى أبّ.

وإن جاءت مضافة إلى غير ياء المتكلّم، فبعض العرب يرفعها بالضمّة، ويجرّها بالكسرة، وينصبها بالفتحة، مثل: هذا أبّك، ورأيتُ أبّك، وسلّمْتُ على أبّك، والبعض الآخر من العرب يعربها بهذه الحركات مشبعة، فتكون الضمّة واوًا، والفتحة ألفًا، والكسرة ياءً، مثل: جاء أبوك، ورأيتُ أباك، وسلّمْتُ على أبيك»^(٢).

فهو لم يضيف جديدًا إلّا نقله للغات التي جاءت عن العرب، ولم يحذف (هنّ)، كما فعل إبراهيم مصطفى.

(١) إصلاح النحو: ١١٠.

(٢) رأي في الإعراب: ٩٠.

ثانياً: المثني وجمع المذكر السالم

- علامة الإعراب فيها كان موضع خلاف بين النحويين، وفي مذاهب، هي:
١. «ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، في أمها إعرابٌ، وإليه ذهب أبو عليّ قُطرب»^(١).
 ٢. مذهب البصريين، إذ ذهبوا إلى «أمّها حروف إعراب»^(٢).
 ٣. مذهب الأخفش والمازني والمبرد، هو: «أمّها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنها تدلُّ على الإعراب»^(٣).
 ٤. مذهب أبي عليّ الجرمي: «أنَّ انقلابها هو الإعراب»^(٤).
 ٥. مذهب سيبويه، في قوله: «واعلم أنَّك إذا تثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية»^(٥).

وقد فسّره الصيمريّ (٤٣٦هـ) بقوله: «واعلم أنَّ الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف إعراب، والإعراب مقدرٌ عليها، وهو الصحيح

(١) الإنصاف: ٢٥/١ (م/٣).

(٢) المصدر نفسه: ٢٥/١ (م/٣).

(٣) المصدر نفسه: ٢٥/١ (م/٣).

(٤) المصدر نفسه: ٢٥/١ (م/٣).

(٥) الكتاب: ١٧/١.

وإنما كانت كذلك؛ لأن الإعراب حقه أن يكون الإعراب بعدها، وهو مقدر فيها، كما
قُدِّر في الأسماء المقصورة»^(١).

أمّا رأي الأستاذ فيه، فهو أنّ «الضمّة فيه علم الرفع، والواو إشباع، والكسرة علم
الجرّ، والياء إشباع؛ وأغفل الفتح؛ لأنّه ليس بإعراب، فلم يقصد إلى أن يُجعل له علامة
خاصّة، واكتفى صورتين في هذا الجمع»^(٢).

أمّا إعراب المثني، فلم يجد تأويلاً، فعده شاذاً، فقال: «ولم يبقَ من العلامات الفرعيّة
إلاّ باب المثني، ونقرّر أنّه قد شدّد عن أصلنا، ولكن باب الثنية في العربيّة غريب كباب
العدد، إذ يذكر فيه المؤنث ويؤنث المذكر»^(٣).

أمّا الشيخ يوسف كركوش، فقال في المثني: «شدّد في إعرابه عن ذلك، فهو يُرفع
بالألّف، ويجرّ بالكسرة المشبعة، وهي الياء، ويُنصب كذلك بالياء إلحاقاً، وإليك
باب إعراب المثني، السّيّارتان مُسرّعتان، وضعتُ أدواتي في حقيبتين، صنَع النّجّارُ
شُباكين»^(٤).

أمّا رأيه في علامة جمع المذكر السالم، فقال: «يُرفع بالضمّة المشبعة، فتكون الواو،
ويجرّ بالكسرة المشبعة، فتكون الياء، وأهمّلت الفتحة لأنّها ليست علامة إعراب، مثل:
نَجَحَ المُجْتَهِدُونَ، وسَلَّمْتُ على القَادِمِينَ، وأكْرَمْتُ المُجْتَهِدِينَ»^(٥).

(١) التبصرة والتذكرة، أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمريّ، تح: فتحي أحمد مصطفى
عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٢ م: ١/٨٨-٨٩.

(٢) إحياء النحو: ١١١.

(٣) المصدر نفسه: ١١٣.

(٤) رأي في الإعراب، يوسف كركوش، تقديم: د. سعيد جاسم الزبيديّ، دار أسامة للنشر
والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٣ م: ٩١.

(٥) المصدر نفسه: ٩٠.

ثالثاً: جمع المؤنث السالم

وهذا الباب أيضاً من أبواب النيابة، «فإنَّ نصبه بالكسرة نيابةً على الفتحة، حملاً
لنصبه على جرّه، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه»^(١)، وقد جَوَّز
الكوفيون النصب بالفتحة في جمع المؤنث السالم مطلقاً^(٢).

أمّا هشام بن معاوية، فأجاز الفتح في ما حُدِثت لاه: «ومنه قول بعض العرب:
(سمعتُ لغاتم)، ومحلّ هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رُدَّ إليه نُصِب بالكسرة
(كَسَنَوَات، وَعِصَوَات)»^(٣).

أمّا ابن جنِّي فقد بيّن أن لا ضرورة لإعطاء النصب للكسرة إذا أمكن، بقوله:
«وأعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل.. ألا ترى أنّهم
لَمَّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية الألف
والرفع في الجمع الواو والجرّ فيها الياء، وبقي النصب لا حرف له، فِيمَا ز به جذبوه إلى
الجرّ فحملوه عليه دون الرفع.. ففعلوا ذلك ضرورةً، ثمّ لَمَّا صاروا إلى جمع التأنيث،
حملوا النصب أيضاً على الجرّ، فقالوا: ضربت الهنداتِ، كما قالوا: مررت بالهنداتِ،
ولا ضرورة هنا؛ لأنّهم قد كانوا قادرين على أن لفتحوا التاء، فيقولوا: رأيت
الهنداتِ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه، وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر
عنه»^(٤).

(١) الهمع: ٧٧/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٤٠/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠/١.

(٤) الخصائص: ١١١/١.

وقد حكى الكوفيون في جمع المؤنث السالم، النصب بالفتحة «في غير محذوف اللام، في قولهم: استأصل الله عرقاتهم بفتح التاء، وكسرها أشهر، فإمّا أن يقال أنه مفرد، والألف للإحاق بدرهم، أو يقال: إنه جمع فُتحت تاؤه شاذًّا، فالعرق إذن، كالبوان، مُدكّر له جمع مكسّر، وهو العروق، جُمع بالألف والتاء»^(١).

إنَّ اشتراك جمع المؤنث السالم بنهاية واحدة في حالتي النصب والجرّ يعلّله بروكلمان بقوله: «اشترك جمع المؤنث السالم في حالتي الجرّ والنصب في الإعراب بنهاية واحدة، فإنّه يرجع إلى سبب صوتيّ خالص»^(٢).

أمّا رمضان عبد التّوّاب فيرجعه إلى اجتماع متماثلين يحتاجان إلى جهد عند تحريك اللسان، وفي النطق بهما كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضليّ، يقبل أحد الصوتين صوتًا آخر^(٣).

فمن ذلك «ومن المخالفة الصوتيّة المؤثّرة في العربيّة كذلك: المخالفة بين حركتيّ الفتح المتتاليتين إذا كانت الأولى منهما طويلة، إذ تتحوّل الثانية في هذه الحالة إلى كسرة، فالأصل في نون المثنيّ هو الفتح.. بل إنَّ نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ليفسّر بهذا القانون، أي إنَّ الأصل هو نصب هذا الجمع بالفتحة، بدليل ما رواه الكوفيون عن العرب من قولهم: سمعتُ لغاتهم»^(٤).

أمّا الأستاذ إبراهيم مصطفى، فقد علّل وجود صورّتين للإعراب، واعتناء العرب بالجرّ وإغفالهم النصب، أن «جمع المؤنث السالم رُفِع بالضمّة، وجرّ بالكسرة، ثمَّ أغفل

(١) شرح الرضويّ على الكافية: ٣/ ٣٩١.

(٢) فقه اللغات السامية: ١٠١.

(٣) ينظر: التطوّر اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التّوّاب، الخانجيّ، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠م: ٦٤.

(٤) المصدر نفسه: ٦٥-٦٦.

الفتح فيه أيضًا، كما أغفل في جمع المذكر السالم وكانت المماثلة في الجمعية داعية للمشابهة في مسلك الإعراب»^(١).

أمّا ما ذهب إليه الأستاذ في مسألة المماثلة الجمعيةّة، فهو عينه ما ذهب إليه ابن جنيّ.

أمّا الشيخ يوسف كركوش، فقال في علامات جمع المؤنّث السالم: «يُرفع بالضمّة، ويُجرُّ بالكسرة، وأُهملت الفتحة في حالة النصب مماثلة له بجمع المذكر السالم، وإليك أمثلة إعرابه: نَجَحَتِ الطَّالِبَاتُ، وَدَرَسَتِ الْمُعَلِّمَةُ الطَّالِبَاتِ، وَنَظَرْتُ إِلَى الطَّالِبَاتِ»^(٢)، فهو بهذا يتفق تمامًا مع الأستاذ إبراهيم مصطفى.



(١) إحياء النحو: ١١١.

(٢) رأي في الإعراب: ٩٠.

رابعاً: الممنوع من الصَّرف

حكم الممنوع هو الرفع وعلامته الضمّة، والنصب وعلامته الفتحة، والجرُّ وعلامته الفتحة بدل الكسرة، «فالذي لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين، كأحمد وإبراهيم وعمران وعمر وطلحة ومعدي كرب، وأحمد وسكران وثلاث، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء، ومساجد، فهذا النوع إذا جرَّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة؛ لأنَّه لو جرَّ بالكسرة لا تكون إعرابيةً إلَّا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام، جرَّ بالكسرة؛ لزوال التوهم»^(١).

وعلَّل أبو البركات الأنباري سبب حمل الجرِّ على النصب في ما لا ينصرف بقوله: «لأنَّ بين الجرِّ والنصب مشابهة، ولهذا حمل الجرُّ على النصب في الثنية وجمع المذكر، والمؤنث السالم، فلمَّا حمل الجرُّ على النصب في تلك المواضع، فكذلك يُحمل الجرُّ على النصب ههنا»^(٢).

فمثال ما أضيف قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: الآية ٤].

ومثال ما دخلت عليه (ال) التعريف قولك: (مررتُ بالأحمد)»^(٣).

(١) شرح التسهيل: ٤١ / ١، وينظر: شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن مالك (٧٦٩هـ)، تح: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠م: ٣ / ٣٢١، شرح الأشموني: ٤١ / ١.

(٢) أسرار العربية: ٣٠٩-٣١٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ٣٢١.

ويقول ابن عصفور الأشبيلي: «خَفِضَتِ الأَسْمَاءُ التي لا تَصْرَفُ بالفتحة؛ لأنَّها لَمَّا أشبهت الأفعال وحُكِمَ لها بحكمها فلم تُنَوَّنْ ولم تخفض كالأفعال، حُجِلَ فيها الخفض على النصب، كما أنَّه لَمَّا تَعَدَّرَ النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما»^(١).

وما ذهب إليه الأستاذ في هذا الباب لا يخرج عمَّا ذهب إليه النحويون، إذ قال: «إنَّ هذا الاسم لَمَّا حرم من التنوين، أشبه - في حال الكسر - المضاف إلى ياء المتكلم، إذ حذفت ياءه، وحذفها كثير جدًّا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، وحتى إذا أمنوها بأيِّ وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بدئت الكلمة بال، أو اتبعت بالإضافة، أو أعيد تنوينها لسبب، فليس مع واخذ من هذه الأشياء الثلاثة شبه بالإضافة إلى ياء المتكلم، كما هو واضح»^(٢).

أمَّا ما قاله بأنَّه مع النحويين الذين قالوا إنَّ الفتحة فيه علامة إعراب، فهذا القول لا وجود له في أقوال النحويين، وإنَّما ما قالوه هو أنَّه جُرَّ بالفتحة، لئلا يتوهم أنَّه منبهي؛ لأنَّ الكسرة لا تكون علامة إعراب إلَّا مع التنوين أو الألف واللام، أو بالإضافة، فلمَّا منع الكسر حمل جرُّه على نصبه، فجرَّ بالفتحة كما ينصب بها^(٣)، فقد يكون ما قاله الأستاذ بناءً على الأصل، وهو البناء على الكسر، فلما لم يجز، قال ببناؤه على الفتحة.

أمَّا رأي الشيخ يوسف كركوش في إعراب الممنوع من الصرف، فكان رأيًا مشابهاً لرأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، حيث قال: «يرفع الممنوع من الصرف بضمة، وفي حالة كونه فضلة، يُعطى فتحة، ويجرُّ بفتحة، ومن حقِّه أن يجرَّ بالكسرة؛ دفعًا للالتباس

(١) شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٩٩ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،

ط ١، ١٩٩٨ م: ٥٧/١.

(٢) إحياء النحو: ١١٢.

(٣) ينظر: الهمع: ٨٦/١.

بالاسم المجرور المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، جُرَّ بالفتحة، فلو قلت: يا خَادمَ،
فيلتبس المراد، هل خادم هنا منادى مقصود، أو مضاف إلى ياء المتكلم وحُذفت منه
الياء؟^(١).

وبهذا يكون الأستاذ والشيخ قد اتَّفقا في مسائل العلامات الفرعية.



(١) رأي في الإعراب: ٩٩.

الخاتمة

وصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. لم يحذف الشيخ يوسف كركوش (هنّ) من الأسماء الستّة، كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى.
٢. جعل الأستاذ إبراهيم مصطفى الأسماء الستة خمسة، بإسقاط (هنّ)، وهي عنده: الأبّ، والأخ، والحّم، والفم، وكلمة (ذو) يزيدون عليها كلمة (هنّ) بمعنى متاع، ويسمونها الأسماء الستّة.
٣. عدّ الشيخ يوسف كركوش المثني شاذّاً في إعرابه، فهو يُرفع بالألف، ويجرُّ بالكسرة المشبعة، وهي الياء، ونصب كذلك بالياء إلحاقاً. وقرّر الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّه قد شدّ عن الأصل الذي ذهب إليه، وعدّ باب التثنية في العربية غريباً كباب العدد، إذ يُذكر فيه المؤنث ويؤنث المذكّر.
٤. لا حاجة إلى إعراب بعض الأسماء بالحروف النائية عن الحركات عند الأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو نوع من التطويل والتفصيل، وإنّما هي عنده كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات: الضمّة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين، وإنّما مُدّت كلّ حركة فنشأ عنها لينها، وسبب ذلك أنّ كلمتي (ذو، وفا) وضعتا على حرف واحد، وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين، الأوّل منها حرف حلقي، ونعلم أنّ حروف الحلق ضعيفة في النطق،

قليلة الحظ في الظهور، فليس لعضل الحلق من المرونة والقدرة على النطق، وتحديد المخارج، ما للسان وما للشفتين. ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدت في هذه الكلمات حركات الإعراب ومطقتها؛ لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النطق، وليس في العربية اسم بُني على حرف أو حرفين: أحدهما حلقي، إلا وهكذا حكمه.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، ١٩٣٧ م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق، د.ط، ١٩٥٧ م.
- إعراب الأسماء الستة أصله وتطوره، فوزي حسن الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١٠، الآداب (٢)، ١٩٩٨ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تح: جودة مبروك، ورمضان عبد التّوّاب، الخانجيّ، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (٣٤٤هـ)، تح: مازن المبارك،

- دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ١.
 - التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٢ م.
 - التطور اللغوي مظهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التوَّاب، الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠ م.
 - الجمل، الزجَّاجي، تصحيح: ابن شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٩ م.
 - الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٦٧ م.
 - الخصائص، ابن جنِّي (٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجَّار، المكتبة العلميَّة، مصر. د. ط، د. ت.
 - رأي في الإعراب، يوسف كركوش، تقديم: د. سعيد جاسم الزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمَّان، ٢٠٠٣ م.
 - شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن مالك (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠ م.
 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٥٥ م.

- شرح التسهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيّد، ومحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط ١، ١٩٩٠م.
- شرح الرضيّ على الكافية، الرضيّ الاسترآبازي، تح: يوسف حسن، ط ٢، ١٩٩٦م.
- شرح المفصل، ابن يعيش النحو (٦٤٣هـ)، المطبعة المنيريّة، مصر، د.ط.
- شرح جمل الزجّاجي، ابن عصفور الأشبيليّ (٦٩٩هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٤م.
- الكتاب، سيبويه (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، الخانجيّ، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، د.ط، ١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرّد (٢٥٨هـ)، تح: محمّد عبد الخالق عضمية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، تر: د. رمضان عبد التّوّاب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.
- في النحو العربيّ نقد وتوجيه، د. مهدي المخزوميّ، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٦م.

- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وسعيد اللحام، مؤسسه الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- نتائج الفكر، أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط.
- همع العوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

